المطلوب الحدث وشعرا في النجم اما الاحتجاج بالحدث فمن وجهين احدهما ان
السوال بما عن احد الامرين لطلب التعيين او سعى كل منهما رد اعلى المستفهم
وتخطيته له في اعتقاد ثبوت احدهما لا سعى الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما
جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روى انه لما قال
النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال ذو اليدين بعض ذلك قد كان
فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان رد اله لانه انما
ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب
الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشايع فيما اذا لم يكن الفعل
مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس من نصب
كل ها هنا ما يكسر له وزنا ويساوى كلامه انه لم يات بشيء مما ادعت عليه هذه
المراة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد للعموم لم يعدل
الشاعر الفصيح عن النصب الشايع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة
ولقايل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع
لان لفظة كل اذا اضيف الى مضمر لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدا
لا يقول جاني كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم ونظيره بعينه
ما ذكره سر في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتدا وحذف
الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة بالحمله اليه لامكان ان يقول كلهن
قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها
لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا
تاكيدا او مبتدا لان قياسها ان تستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت
على ضميره لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اخر ما اضيفت اليه ولما
اضيفت الى المضمر كانت الجملة مفيدة ما ذكرها او في حكم المتقدم فلم
تستعمل الا تاكيدا الا انهم استعملوها مبتدا لان العامل معنوي لا يخرجها
في الصورة عما هي لها فلذلك يقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال الامر
ان كله لله هذا كلامه ذا ما خبره فلا مقتضى المقام تقديم المسند وتمت بابه

وهذا اي الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم
والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي خلاف
مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا
زيد مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار
لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى
متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به
الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام او الذم
العام اعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل
في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم
رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل
نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله بما سمي مخصوصا
بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب في احد القولين اي قول
من جعل المخصوص مبتدا محذوف الخبر واما في قول من جعل المخصوص مبتدا نعم
رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال
ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر
كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون
ولبطل الابهام المقصود في وضع هذا الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له
حينئذ قلت قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام
كونه ضميرا مستترا من غير ابراز سواء كان الضمير لمفرد او لمثنى او لمجموع
لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما
الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا
نادرا فانه بتقديم المخصوص بهذا الاعتبار يصح تفسيره بالنكرة وايضا
يجوز ان يكون التمييز للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها
سبعون ذراعا او لرفع لبس المخصوص بالفاعل كما مر وقولهم هو او هي زيد
عالم مكان الشان والقصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر

Copyright © King Saud University